

كبر فاسد كعدم كعدم كعدم كعدم ما بين ومعنى المصنف مع انه علم
 من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة وكعدم المعارضة والتعدي
 لما هو كلام الله تعالى حقيقة وكعدم كون المقروء والمخطوط كلامه تعالى
 حقيقة الى غير ذلك مما لا يخفى على المتطيقين في الاحكام الذميمة فوجب
 حمل كلام الشيخ على انه ارادة المعنى الثاني فيكون الكلام المنفي عنه
 امر تام للفظ والمعنى جميعاً قايماً بذات الله تعالى وهو المكثر
 في المصاحف المقروءة بالاليس والمخطوط في الصدور والمكتوب غير المكتوب
 والمقروء غير القراءة والمخطوط غير الخطوط وما يقال من ان الحروف والالفاظ
 ترتيبها متماثلة وجوابه ان ذلك الترتيب انما هو في اللفظ لعدم
 من عدة الماد والاولد والالفاظ على الحدود بحسب علمها على حد
 تلك الصفات المتعلقة بالكلام دون نفس الكلام جميعاً بين الالفاظ
 وبلغ هذا الكلام بعض المتأخرين بالعمول وقد قيل ان محمد بن عبد الكريم
 السهماني ذهب اليه في نهاية الالفاظ وكره بعضهم وفيه بحث
 اما اول فلان ذهب الشيخ ان كلامه تعالى واحد وليس بالمتعدد
 ولا غير وانما يصير احد به بحسب التعلق وهذه الالفاظ لا يربط

علي هذا الكلام اللفظي وانما يصح تطبيقه على المعنى المقابل للفظ
 بصرف من التعريف وانما يقال فلان كون الحروف والالفاظ قايماً
 بذاته تعالى عن غير ترتيب الله تعالى كون الالفاظ مع كونها افعالاً
 شيئاً له موجودة بوجوده لا يكون فيها سلب وهو مستبعد
 قيل ان يقال ان الحروف لا يوجد في بعض المواضع من غير ترتيب و
 يعاقب بين اجزائها وانما ثباته في نودي الى ان يكون الفرق
 بين ما يقوم بالهاري من الالفاظ وبين ما يقوم بذاته باجماع الالفاظ
 وعدم اجتماعها بسبب تصور الالفاظ فيقول له الفرق ان اد اوجب
 الحقيقة فلا يكون العالم بذاته تعالى حقيقة واحدة والصفات بينها
 انما يكون بالاجتماع وعدم الدين بما عارض من عوارض الحقيقة او
 كان بعض صفاته الحقيقة تعالى عن تلك الصفات المتفاوتة واما رابعاً
 فلان لزوم ما ذكره من التماسه فان كبر من الحروف ما بين الالفاظ
 كلام الله تعالى انما اذا اعتقد انه حركات الشرائع او اعتقد انه ليس كلام
 الله تعالى بمعنى انه ليس بالحقيقة صفة قايمة بذاته تعالى فهو دال على ان
 الصفة القائمة بالذات فلا يجوز سكوته احد كيف وهو مذموب